وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٧/٥/١٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٨/٢٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٩٠٣٦٤٩,٣٤ ج (فقط مليون وتسعمائة وثلاثة آلاف وستمائة وتسعة وأربعون جنيهًا وأربعة وثلاثون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٣٩٤٢٣٦,٧٦٧ ج (فقط مليون وثلاثمائة وأربعة وتسعون ألفًا ومائتان وستة وثلاثون جنيهًا وسبعمائة وسبعة وستون مليمًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق مبلغ ٥٠٩٤١٢,٥٧٣ ج (فقط خمسمائة وتسعة آلاف وأربعمائة واثنا عشر جنيهًا وخمسمائة وثلاثة وسبعون مليمًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٨٣٣٠٥٩٦,٨٧٠ ج (فقط ثمانية ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألفًا وخمسمائة وستة وتسعون جنيهًا وسبعة وثمانون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٧/٨/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى